الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٦
المعقودة يوم الأربعاء
١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس : السيد هولوهان (ايرلندا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)*

البند ٨٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٨٩ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (تابع)*

* البنود التي قررت اللجنة النظر فيها معا.

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.4/50/SR.6
8 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المحتويات (تابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)*

البند ٩١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

* البنود التي قررت اللجنة النظر فيها معا.

في غياب السيد موثاورا (كينيا)، ترأس الجلسة السيد هولوهان (ايرلندا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/50/23 (الجزء الخامس، الفصل التاسع، والجزء السادس، الفصل العاشر) و A/50/504؛ و A/AC.109/2012 و 2013 و Corr.1 و Add.1 و 2015 و Add.1 و 2016 و Add.1 و 2017 و Add.1 و 2019 و Add.1 و 2020 و Add.1 و 2021 إلى 2023 و 2025 و 2028 و 2029 و Add.1 و 2030؛ و S/1995/240 و Add.1 و 404 و 779)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/50/23 (الجزء الرابع، الفصل الثامن) و A/50/458)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (تابع) (A/50/23 (الجزء الثالث، الفصل الخامس))

البند ٩٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/50/23 (الجزء الرابع، الفصل السابع) و A/50/212 و Add.1؛ و A/AC.109/L.1838؛ و E/1995/185)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/50/3 (الفصل الخامس، الفرع جيم))

البند ٩١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/50/481)

١ - السيد كوربين (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي): تكلم في إطار البند ٩٠ من جدول الأعمال فقال إن برنامج أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهيئتها الفرعية، لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، المكلفة بموجب قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، قد امتدت إلى الأقاليم الكاريبية السبعة غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تدخل في نطاق مسؤولية اللجنة الرابعة وكذلك إلى ثلاثة من الأقاليم غير المستقلة السابقة تتمتع حاليا بمركز الارتباط الحر. وقد قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على غرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عضوية انتسابية لمعظم الأقاليم.

(السيد كوربين)

٢ - وأضاف قائلا إن لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي طلبت في عام ١٩٨٧ النظر في مسألة منح الأقاليم إمكانية الانتفاع ببرامج منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها؛ وفي عام ١٩٩٠ كانت قد أنشأت الفريق العامل المعني بالبلدان الكاريبية غير المستقلة بغية استعراض أعمال التنمية التي تقوم بها الأمم المتحدة وتشجيع حصول الأقاليم على مركز المراقب المناسب لدى الأمم المتحدة.

٣ - ومضى يقول إنه بحلول عام ١٩٩٤، كان المقرر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ترينيداد وتوباغو قد اعتمد برنامج عمل يتعلق بالاحتياجات الخاصة بالأقاليم الكاريبية. وتضمن إيجاد سبل لتسهيل حصول الأقاليم على مركز المراقب في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية المعنية بمجالات مثل البيئة أو السكان؛ وإعداد دراسات اقتصادية واجتماعية ودستورية للبلدان الكاريبية العشرة غير المستقلة ينبغي استكمالها سنويا؛ وتسجيل مستوى وطبيعة مشاركة الأقاليم كأعضاء أو أعضاء منتسبين أو مراقبين في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وكمشاركين في برامجها الإقليمية؛ وتسجيل مشاركة الأقاليم الكاريبية في برنامج عمل مؤتمر القمة للأمريكتين، لا سيما في مجالات التنمية المستدامة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وإساءة استعمال المخدرات، والتجارة الحرة على نطاق نصف الكرة الأرضية، والتعاون في مجال الطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والعلم والتكنولوجيا، والخدمات الصحية الأساسية وغيرها من المجالات؛ وإجراء دراسة مستقبلية عن تأثير المنطقة التجارية الحرة المقترحة للأمريكتين على اقتصادات الأقاليم، وعن امكانية الإدماج الاقتصادي الإقليمي للأقاليم في إطار رابطة الدول الكاريبية الحديثة الإنشاء؛ وإجراء تحليل للتجارة الخارجية بين الأقاليم ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها.

٤ - واستطرد يقول إنه يمكن خدمة مصالح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من خلال تعاون هادف بين الجمعية العامة واللجان الإقليمية المختلفة. فقد كان في صالح الأقاليم، على سبيل المثال، المشاركة في أنشطة متابعة برنامج عمل المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وفي متابعة مختلف المؤتمرات العالمية الأخرى للأمم المتحدة. وكانت الأقاليم هي التي طلبت مثل هذا التعاون في أربع حلقات دراسية إقليمية عقدت منذ عام ١٩٩٠ في بربادوس، وفانواتو، وغرينادا، وبابوا غينيا الجديدة، وكانت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على استعداد للقيام بنصيبها الإقليمي من دراسة شاملة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تم اقتراحها في الحلقة الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ التي عقدت في عام ١٩٩٠.

٥ - وأضاف يقول إن ممثلي الأقاليم قد أعربوا كذلك، أثناء استعراض منتصف الفترة لخطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار الذي أجري خلال الحلقة الدراسية الإقليمية الكاريبية التي عقدت في ترينيداد وتوباغو في شهر تموز/يوليه ١٩٩٥، عن قلقهم لأن أحكام رئيسية من خطة العمل لم تنفذ بعد. وعلى ذلك، أوصى تقرير تلك الحلقة الدراسية الأخيرة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإجراء دراسة شاملة مشتركة عن إمكانية وصول الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى

(السيد كوربين)

منظومة الأمم المتحدة في سبيل تعزيز تنميتها، كما أوصى الجمعية العامة بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تنفيذ برنامج عملها للأقاليم الكاريبية، وبأنه ينبغي تقديم الدعم للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنفيذ مختلف أحكام خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار التي لم توضع لها أي آلية بعد، على الرغم من أن الجمعية العامة قد فوضت القيام بعدد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والدستورية. وأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على استعداد تام للعمل مع الجمعية العامة واللجنة الخاصة، وفقا لطلب الأقاليم الكاريبية نفسها، بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه الأقاليم وتنفيذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار.

٦ - السيد ديجاميه (فرنسا): قال إنه يود الكلام عن مسألة كاليدونيا الجديدة في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال، على الرغم من تحفظات حكومته المتواصلة إزاء صلاحية الأمم المتحدة في شؤون إحدى المحافظات أو الأقاليم ما وارء البحار التابعة لفرنسا والتي تدخل أساسا في إطار اختصاص فرنسا الداخلي بموجب المادة ٢ الفقرة ٧ من الميثاق.

٧ - وأضاف قائلا إن المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كاليدونيا الجديدة قد تغير بشكل جذري خلال السنوات السبع الماضية. فقد أبدت جميع القوى السياسية في الإقليم، تحت قيادة نيـّرة منذ اتفاقات ماتينيون لعام ١٩٨٨، استعدادها لإعادة السلام وبناء مستقبلها مجتمعة. ويجدر التذكير بأن الأحكام الأساسية الثلاثة في الاتفاقات كانت حق الكاليدونيين في تقرير المصير، واللامركزية، وإعادة توجيه الاقليم وتنميته اجتماعيا واقتصاديا. وقد حدد عام ١٩٩٨ موعدا، لممارسة حق تقرير المصير عن طريق استفتاء لن يشترك فيه إلا الناخبون المقيمون في الإقليم بشكل مستمر لمدة عشر سنوات على الأقل. وفيما يتعلق باللامركزية، تقرر أن يقوم ممثلون منتخبون بإدارة مقاطعات كاليدونيا الجديدة الثلاث، وأن تتمتع هذه المحافظات بولاية واسعة النطاق وموارد تتناسب مع احتياجاتها. وقال إن حكومته قد عملت بتصميم لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم وتخفيف التفاوت الاجتماعي. وتجتمع لجنة رصد اتفاقات ماتينيون سنويا لتقييم مدى تنفيذ الاتفاقات وإجراء التعديلات الضرورية ووضع أولويات جديدة. وفي عام ١٩٩٤، أنشئت لجنتان رصد مؤقتتان من أجل تقديم المشورة التقنية.

٨ - ومضى يقول إنه قد تم إنشاء الآليات المؤسسية التي تنص عليها الاتفاقات. وقد أسفر تنظيم الإقليم إلى ثلاث مقاطعات تتمتع بسلطات أوسع عن تسهيل وصول جميع المناطق إلى السلطة السياسية والإدارية. وأشار إلى حسن سير جمعيات المقاطعات المنتخبة بالتصويت العام، وإلى أن كل مقاطعة تشترك اشتراكا كاملا في أعمال التنمية الاقتصادية.

٩ - واستطرد يقول إن هدف فرنسا هو مواصلة تعزيز تنمية اقتصادية متناسقة ومتوازنة ومنشئة للوظائف، وإن حكومته قد وقعت، في هذا الصدد، على عدة عقود تنمية مع كل مقاطعة من المقاطعات بموجب اتفاقات

(السيد ديجاميه، فرنسا)

ماتينيون، تماشيا مع الأهداف المبينة في قانون الاستفتاء لعام ١٩٨٨، وكانت العقود وسيلة لإيجاد الوظائف بشكل عادل في جميع أنحاء الإقليم، بحيث لا يتقدم الجنوب على المقاطعات الأخرى، كما عكست الأولويات التي حددتها كل مقاطعة من المقاطعات. وتقدم العقود، في جملة أمور، مشاريع إسكانية واسعة ذات تكلفة منخفضة وتنمية مدينة نوميا على نطاق واسع. وتتقدم البرامج الرئيسية للبنية الأساسية تقدما سريعا وعلى نحو مرض كما يجري تعزيز قطاع تصدير النيكل على الرغم من الكساد السائد في الأسواق العالمية. وفي شهر شباط/فبراير ١٩٩٥، أنشئت وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة التي تضم حكومة فرنسا وحكومة الإقليم وحكومات المقاطعات الثلاث، ببرنامج عمل يركز على التنمية المحلية وتنمية الإقليم وجذب الاستثمارات الفرنسية والأجنبية.

١٠ - وذكر فيما يتعلق بمجال التدريب، أن التعليم الثانوي والمهني قد شهدا نتائج مشجعة جدا، وأن الجهود تبذل من أجل بناء مدارس جديدة وتدريب المزيد من المدرسين، لا سيما من بين الميلانيزيين، بغية خدمة عدد الطلاب المتزايد. وفي الوقت نفسه تصان الهوية الثقافية للسكان الماليزيين من خلال وكالة لتنمية ثقافة الكناك ومركز ثقافي تموله الحكومة.

١١ - وأردف قائلا إنه يجري الآن، بغية مواصلة النمط المشجع الذي ساد خلال السبع سنوات الماضية، وضع خطوط توجيهية جديدة بغية الاستجابة لمشاعر القلق المحددة التي أعرب عنها في الاقليم بشأن الشباب والمدن والاسكان والحاجة إلى التنويع الاقتصادي في القطاع الخاص وضرورة الاعتراف بدور العرف في المجتمع الكاليدوني.

١٢ - وقال، فيما يتعلق بمشروع القرار المقدم لكي تعتمده اللجنة بشأن كاليدونيا الجديدة، إنه يسر فرنسا ملاحظة أن النص الوارد في الوثيقة A/50/23، الجزء الخامس، الفصل التاسع، يأخذ في الاعتبار التقدم العام الذي أحرز في الاقليم ويشير الى الحوار الذي أقيم بين الأطراف تحت رعاية الحكومة الفرنسية. وبالتالي إن وفده لن يعترض على النص ولن يطلب إجراء تصويت.

١٣ - ومضى يقول إن اتفاقات ماتينيون قد غيرت، بشكل جذري، علاقات كاليدونيا الجديدة مع المنطقة المحيطة بها وإن الاتصالات الاقتصادية والعلمية والثقافية مع البلدان المجاورة آخذة في التوسع. والمثال البارز على ذلك اتفاق التعاون الأخير الذي أبرم مع فانواتو. وإن فرنسا تولي أهمية كبيرة لإدماج الاقليم في جماعة منطقة جنوب المحيط الهادئ وستستمر في تشجيع مثل هذه المبادلات وهذا التعاون. وقال إن حكومته مصممة على بذل كل ما في وسعها لضمان أن يقوم سكان كاليدونيا الجديدة ببناء أرض مزدهرة وبممارسة حقهم في تقرير المصير في ظل أفضل شروطا ممكنة في عام ١٩٩٨.

١٤ - السيد جلبان (الجماهيرية العربية الليبية): تكلم فقال إن أهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال عمل ملموس يستجيب لرغبات شعوب الأقاليم المستعمرة المتبقية في ممارسة حقها في تقرير المصير. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل أقصى جهده، لتهيئة الأوضاع التي تتيح لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تقرير مصيرها وتحقيق استقلالها وتحديد مركزها السياسي وإنهاء الوضع الاستعماري الذي لا تزال كثير من السلطات القائمة بالإدارة تحاول إخفاءه عن طريق طرح مبادرات سياسية تهدف الى الإقلال من أهميته. ورحب بالجهود التي تبذلها مختلف هيئات الأمم المتحدة لمساعدة هذه الأقاليم وأكد على أن الأمم المتحدة والسلطات القائمة بالإدارة مسؤولية مشتركة بأن تنظر في احتياجات سكان الأقاليم ومصالحهم وحماية بيئتهم وثقافتهم ومنح الأولوية لتنمية اقتصادياتهم وتعزيز مواردهم. وإن الدول القائمة بالإدارة تتخذ من وجود القواعد العسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ذريعة للاحتفاظ بالسيطرة على هذه الأقاليم وتعمل على مصادرة الأراضي للأغراض العسكرية، مما أدى الى إعاقة عملية إنهاء الاستعمار. ولذلك، دعا الأمم المتحدة الى الوفاء بمسؤولياتها بإلزام الدول القائمة بالإدارة بالامتناع عن إقامة المنشآت العسكرية والكف عن إجراء تجارب الأسلحة النووية في تلك الأقاليم، التي لا ينبغي أن تستخدم للتخلص من النفايات النووية أو لتخزين الأسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل. وأن على الدول المستعمرة أن تفهم أن الزمن قد تغير وأن حق الشعوب المستعمرة في أن تختار مصيرها بحرية هو حق معترف به عالميا ولا سبيل للتهرب منه.

١٥ - السيد إقبال (باكستان): تكلم فقال إن إنهاء الاستعمار يتميز بكونه أهم مساهمة للأمم المتحدة في حرية مئات الملايين من السكان في جميع أنحاء العالم، وتم تحقيقها بواسطة مجموعة هائلة من الصكوك وبفضل الدعم المعنوي والسياسي الذي قدمه المجتمع الدولي. وينبغي المحافظة على روح الحرية هذه مهما بلغ الثمن. وقد دخلت عملية إنهاء الاستعمار في مرحلتها النهائية، إلا أنه تم استبدالها، صراحة أو خفية، بأشكال جديدة من الاستعمار. ويتم سحق تطلعات شعوب عديدة الى تقرير المصير. فالمجتمع الدولي يماطل فيما يتعلق بالأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ ولا ينبغي أن تحول عوامل مثل الحجم والبعد والتشتت الجغرافي والتعرض الى الكوارث الطبيعية دون ممارسة شعوب تلك الأقاليم لحقها في تقرير المصير والاستقلال. والمثال البارز على ذلك جامو وكشمير حيث لم يتمكن السكان من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير طيلة الـ ٤٨ سنة الماضية. ولا يمثل قمع الرغبة الطبيعية للشعوب في تقرير مستقبلها بنفسها انتهاكا لحق من حقوق الإنسان الأساسية فحسب بل إنه يهدد السلام والأمن الدوليين أيضا. وقال إن باكستان تؤمن بشدة بإمكانية تحقيق هدف إنهاء الاستعمار ربما بحلول نهاية القرن. وينبغي أن تنظر اللجنة في إمكانية وضع استراتيجية لبناء السلام في فترة ما بعد إنهاء الاستعمار، بغية منع نشوب نزاعات محتملة وكذلك المساعدة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب التي أنهي استعمارها.

١٦ - السيدة فنلايسون (نيوزيلندا): تكلمت فقالت إن بلدها، بصفته الدولة القائمة بإدارة توكيلاو، يوافق على أن النهج المتبع فيما يتعلق بالأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي ينبغي أن يكون ابتكاريا وأن يصاغ بطريقة تراعي بدقة الاحتياجات الخاصة بالأقاليم ومواقعها. وقد شهدت آخر بعثة للأمم المتحدة قامت بزيارة توكيلاو التقدم الكبير الذي تم إحرازه على طريق تقرير المصير والذي كان سريعا خلال السنة الماضية. ويشارك البلد بأكمله الآن في مناقشة مستقبله وأسلوب حكومته؛ وقد عقدت حلقات عمل بشأن تطوير الدستور في كل

(السيدة فنلايسون، نيوزيلندا)

جزيرة من الجزر ووافقت اللجنة المختصة على الصلاحيات الدستورية. وذكرت أن موقف نيوزيلندا الثابت تمثل في أن تهتدي برغبات شعب توكيلاو فيما يتعلق بمركزه السياسي المستقبلي. وأن نيوزيلندا ملتزمة التزاما ثابتا بمواصلة توفير المساعدة للاقليم بعد أن يتم اتخاذ قرار تقرير المصير. وأكدت على أن دعم الأمم المتحدة كان عنصرا هاما في المقاطعة على زخم التغير. وكان التقدم الكبير المحرز نتيجة التفاعل المثمر بين توكيلاو ونيوزيلندا والأمم المتحدة وكذلك بين توكيلاو ونيوزيلندا وحدهما، مما يدل على أنه من الممكن تحقيق إنهاء الاستعمار بنجاح عن طريق التصميم المشترك بين شعب الاقليم المعني والدولة القائمة بالإدارة والأمم المتحدة. وهذا هو الدرس الذي ينبغي وضعه نصب العين خلال النصف الثاني من العقد الدولي للقضاء على الاستعمار.

١٧ - السيد جيميه (اندونيسيا): تكلم فقال إن اقتراب زوال الاستعمار يعتبر من أهم انجازات الأمم المتحدة، التي أسفرت مساهمتها الكبيرة في عملية إنهاء الاستعمار عن تغيير جغرافي - سياسي للعالم. ولا تزال المعتقدات البارزة المتعلقة بأمور مثل الاستعمار والتي اعتمدتها الدول الحديثة الاستقلال في باندونغ قبل أربعة عقود، منطبقة اليوم. فقد توجت الخبرة المشتركة لهذه الدول في مجال الاستعمار باعتماد الإعلان التاريخي المتعلق بإنهاء الاستعمار؛ ويمكن تطبيق هذا الإعلان بشكل عام على كل حالة استعمار مع مراعاة الخصائص المميزة والظروف التاريخية لكل إقليم، وهو النهج الذي اتبعته اللجنة الخاصة في أعمالها. إلا أنه من الضروري اتباع نهج أكثر اتساما بالمرونة والطابع العملي وبالابتكار بالنسبة لتقرير المصير فيما يتعلق ببعض الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي نظرا لما تواجهه من مشاكل معقدة ومتنوعة. ومن الضروري، في هذا الصدد، تناول مسألة تحديد أي من الخيارات المتاحة من شأنه المساعدة على تلبية الرغبات والتطلعات الحقيقية للشعوب المعنية التي ينبغي أن تقرر بنفسها صيغة حكمها السياسي تماشيا مع ممارساتها وثقافاتها. ولذلك فإن الدور الذي تضطلع به اللجنة في دعم مصالح الأقاليم الصغيرة هو دور حيوي. كما يقع على عاتق الدول القائمة بالإدارة مسؤولية ثقيلة لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وكذلك للتأكيد على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وينبغي في هذا الصدد مراعاة تعقد القيم والثقافات المختلفة. وختم المتكلم كلمته مؤكدا على التزام وفده بتحقيق الهدف النبيل المتمثل في التوصل أخيرا الى اكمال عملية إنهاء الاستعمار.

١٨ - السيد صمدي (جمهورية إيران الاسلامية): قال، رغم اعترافه بالنجاح الكبير الذي تم تحقيقه في مجال إنهاء الاستعمار، إن آثار الاستعمار لم يقض عليها بعد. فثمة عقبات سياسية واضحة ينبغي التغلب عليها قبل تحقيق هدف إنهاء الاستعمار بشكل كامل بحلول عام ٢٠٠٠. وينبغي أن تتمكن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة حقها في اختيار مستقبلها بحرية. ولذلك ينبغي على الدول القائمة بالإدارة تهيئة الظروف التي تشجع على إدراك الشعوب للإمكانيات المتاحة لها دون الخضوع لأي تأثير خارجي. وقال إن بعثات الأمم المتحدة الزائرة تمثل أفضل وسيلة للتحقق من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتحقق من رغبات شعوبها وتطلعاتها، ولذلك على الدول القائمة بالإدارة التعاون مع اللجنة الخاصة فيما يتعلق بهذه البعثات. وعليها كذلك تشجيع التقدم الاقتصادي لهذه الأقاليم وحمايتها من

(السيد صمدي، جمهورية إيران الاسلامية)

المصالح الأجنبية المختلفة التي استغلت مواردها الطبيعية مما حرم السكان الأصليين من حقهم في السيطرة على مواردهم. كما أثرت القواعد والأنشطة العسكرية للدول المستعمرة في الأقاليم بشكل سلبي على حقوق سكانها ومصالحهم؛ فقد تضررت البيئة والتنمية الاقتصادية بسبب أنشطة مثل التجارب النووية واستخدام الأقاليم للتخلص من نفايات الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل، مما رفضته قرارات ومقررات الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي أن تبقى الأقاليم خالية من مثل هذه الأنشطة. وأخيرا، أكد على ضرورة مواصلة جميع الدول الأعضاء لجهودها التصميمية الرامية الى تحقيق عالم خال من الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠.

١٩ - السيدة دي إيلز (ترينيداد وتوباغو): تكلمت نيابة عن الـ ١٣ دولة الأعضاء في الاتحاد الكاريبي فقالت إنه يحق للأمم المتحدة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار أن تفخرا بالدور الهام الذي قامتا به في مجال إنهاء الاستعمار وتعزيز التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي في الأقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومع اقتراب نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، ينبغي أن تتعهد اللجنة الخاصة باتمام ولايتها فيما يتعلق بالـ ١٧ إقليم المتبقي غير المتمتع بالحكم الذاتي وذلك قبل نهاية العقد.

٢٠ - وأضافت قائلة إن استعراض منتصف الفترة لخطة عمل العقد الدولي الذي أجري في بورت أوف سبين في شهر تموز/يوليه ١٩٩٥ أكد بشكل خاص على دراسة واقعية للخيارات المتاحة لتقرير المصير. وعند النظر في هذه الخيارات، كان قد لوحظ أنه ينبغي على اللجنة الخاصة الاهتداء بقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخين ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ على التوالي، وكذلك بالخيارات الأخرى تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. كما أشير إلى أنه ينبغي إجراء الأعمال المشروعة لتقرير المصير باشتراك الأمم المتحدة نظرا لخبرتها في المساعدة على القيام بمثل هذه الممارسات على نطاق العالم. كما استنتجت الحلقة الدراسية أن استمرار دراسة مختلف الخيارات المتاحة لتقرير المصير لا تزال من المهام الأساسية التي ينبغي أن تضطلع بها اللجنة الخاصة.

٢١ - ومضت تقول إنه يتضح من تقرير اللجنة الخاصة أنه لا تتوفر معلومات مستكملة في العديد من الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن رغبات السكان فيما يتعلق بمركزهم السياسي المستقبلي. كما قد مرت فترات طويلة من الزمن دون أن تقوم بعثات بزيارة الأقاليم وثمة حاجة مسلم بها لأن تقوم الدول القائمة بالادارة بالعمليات اللازمة للتحقق من رغبات الشعب. كما أشارت اللجنة إلى أن بعض الأقاليم تبحث عن خيارات لتقرير المصير خلاف الاستقلال، بينما تمنح أقاليم أخرى الأولوية إلى التنمية الاجتماعية الاقتصادية قبل اختيار مركزها السياسي المستقبلي.

٢٢ - وأردفت قائلة إنه نظرا لهذه النتائج، أصبح من الملح أن تتعاون الدول القائمة بالادارة مع اللجنة الخاصة التي أبدت استعدادها لاتباع نهج عملي ومرن وابتكاري في معالجة الحالة في الأقاليم. وهذا التعاون سيشمل، بالضرورة، تقديم معلومات مستكملة وفي الوقت المناسب عن الأقاليم ودعوة البعثات إلى زيارتها والمشاركة

(السيدة دي إيلز، ترينيداد وتوباغو)

الكاملة لجميع الدول القائمة بالادارة في أعمال اللجنة الخاصة. وتمثل البعثات الزائرة آلية هامة إذ تستطيع اللجنة الحصول من خلالها على معلومات مباشرة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن قبول فواصل زمنية بين هذه البعثات تتجاوز العشرة سنوات. وينبغي أن تقتدي الدول القائمة بالادارة الأخرى بمثال نيوزيلندا التي كان تعاونها مع عمل اللجنة مثاليا.

٢٣ - واستطردت تقول إن معظم الأقاليم المتبقية عبارة عن جزر صغيرة تواجه تحديات خاصة نظرا لضعفها من الناحية الاقتصادية والبيئية، فمن المهم، لذلك، زيادة المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى هذه الأقاليم. وإن بلدان الاتحاد الكاريبي تقدر اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢١/٤٩ المؤرخ ٢ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وكذلك قرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ٣٣/٩٥ الذي أذن بمتابعة تقديم المساعدة إلى البلدان الكاريبية في ضوء الأضرار الأخيرة التي تكبدتها بسبب الأعاصير. كما تؤيد زيادة اشتراك الأقاليم المتبقية في ترتيبات التعاون الاقليمي وزيادة وصولهم إلى البرامج والأنشطة دون الاقليمية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٢٤ - وأضافت تقول إن بلدان الاتحاد الكاريبي تعرب عن تقديرها للعمل الذي تقوم به إدارة شؤون الاعلام في المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار. غير أن نشرها للمعلومات عن هذه المسائل ليس كافيا وينبغي زيادة أنشطة هذه الادارة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٢٥ - ومضت تقول إن المرحلة النهائية من عملية إنهاء الاستعمار تحتاج إلى مواصلة استكشاف نهج جديدة لمعالجة الاحتياجات الخاصة بكل إقليم من الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأعربت عن أملها في أن تكمل اللجنة عملها في الإطار الزمني الذي خصص لها. وذكرت أنه ينبغي في هذا الصدد تعزيز التزام الدول الأعضاء بقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) وبخطة العمل للقضاء على الاستعمار لعام ١٩٩١.

٢٦ - السيد نوامبولوكوتو (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم فحث جميع الدول الأعضاء على زيادة مشاركتها في مسألة إنهاء الاستعمار. وقال إن كون الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي جزر صغيرة ضئيلة السكان لا يقلل من حقها في تقرير المصير. ويظهر التقدم الذي أحرز مؤخرا في حالة جنوب أفريقيا، والذي يعود بعض الفضل فيه الى الأمم المتحدة، أن المثابرة أمر هام. وقد أسفر دخول بالاو مؤخرا في عضوية الأمم المتحدة عن وضع نظام الوصاية التابع للأمم المتحدة في ذمة التاريخ وقرب المنظمة من هدفها النهائي ألا وهو عالمية العضوية. وينبغي أن يحث ذلك جميع الدول الأعضاء على تسريع عملية تنفيذ خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وفي بعض الحالات، مثل حالة الصحراء الغربية، ينبغي بذل مزيد من الجهود وتشجيع كل من حكومة المغرب وجبهة البوليساريو على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بغية إيجاد حل للمأزق الراهن.

(السيد نوامبولوكوتو،
جمهورية تنزانيا المتحدة)

٢٧ - ومضى يقول إن اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار تواصل بذل جهود جديرة بالثناء لتنفيذ خطة العمل، بما في ذلك الحلقات الدراسية التي عقدتها اللجنة لزيادة وعي شعوب الأقاليم المستعمرة بشأن حقها في تقرير المصير وواجبات ومسؤوليات الدول القائمة بالادارة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل.

٢٨ - وأضاف قائلا إن اللجنة الخاصة أكدت دائما على أهمية مشاركة الدول القائمة بالادارة في أعمالها. وأعرب عن أمل وفده في أن تستجيب الدول القائمة بالادارة للمناشدات الموجهة اليها للعمل عن كثب مع اللجنة، وأثنى، في هذا الصدد، على نيوزيلندا لاستمرارها في التعاون مع اللجنة واحترام واجباتها التي تنص عليها المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. كما أعرب عن أمل وفده في أن يعمد المزيد من الدول القائمة بالادارة الى قبول بعثات الأمم المتحدة الزائرة الى الأقاليم الواقعة تحت صلاحياتها.

٢٩ - واستطرد يقول إنه بغية الاستجابة الى الشواغل التي أعرب عنها عدد من الدول الأعضاء، ينبغي بذل جهد لتنظيم عمل اللجنة الخاصة وتكييفه مع أوضاع العالم المتغيرة. وأعرب عن سرور وفده إزاء زيادة تعزيز عمل اللجنة وعن نيته الاستمرار في المشاركة البناءة في جهود اللجنة المستقبلية الرامية الى تحقيق ذلك. غير أن وفده يأمل كذلك في أن لا تجري أي محاولة لعرقلة عمل اللجنة أو إبعاده عن ولايتها الواضحة. فلا يمكن القبول بإعادة تفسير حق الشعوب في تقرير المصير بطرق تتعارض مع الميثاق والإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار.

٣٠ - السيد اركرايت (المملكة المتحدة): تكلم فقال إن المملكة المتحدة، بوصفها صاحبة السلطة في عشرة أقاليم غير مستقلة، لا تزال ملتزمة بقوة بمبدأ تقرير المصير. غير أنها تشعر بخيبة الأمل نظرا لاستمرار فشل مشاريع القرارات والمقررات المقدمة الى اللجنة في ادراك الفرق الكبير بين تقرير المصير والاستقلال. فلا تزال لغة مهجورة وغير متصلة بالموضوع ترد في النصوص المقدمة الى اللجنة، على الرغم من أن نائب رئيس اللجنة الخاصة قد اعترف بوجود خيارات أخرى متاحة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فإنه لخطأ تام أن يعتبر تقرير المصير مساويا للاستقلال فحسب.

٣١ - وأضاف قائلا إن السجل البريطاني فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار جيد. فقد واصلت المملكة المتحدة نظرها الجدي جدا الى التزامها بواجباتها التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة إزاء تطوير الحكم الذاتي في الأقاليم غير المستقلة التابعة لها. ففي إطار القيود التي تفرضها الالتزامات التعاهدية، أنها ملتزمة تماما بضمان استمرار الاطارات الدستورية للحكومات المنتخبة محليا في تلبية مصالح ورغبات شعوبها وذلك بالتعاون مع الحكومات المنتخبة محليا. فكل إقليم من الأقاليم يجري انتخابات حرة على نحو منتظم. ولذلك لا داعي لأن تطلب اللجنة الخاصة من المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالادارة إجراء استعراضات دستورية أو التحقق من آراء شعوب الأقاليم عن طريق عمليات الاستفتاء. وستنظر المملكة المتحدة في أي اقتراحات تقدمها الشعوب نفسها.

(السيد اركرايت، المملكة المتحدة)

٣٢ - واستطرد يقول إن حكومته جادة فيما يتعلق بالتزاماتها تجاه الاحتياجات الاقتصادية للأقاليم غير المستقلة. ولذلك كان مشروع القرار المتعلق بمسألة المصالح الاقتصادية الأجنبية مخيبا للأمل إذ أنه تجاهل الفوائد التي قد تدرها المصالح الاقتصادية الأجنبية على الأقاليم غير المستقلة. فقد اعترف العديد من الحكومات المنتخبة في الأقاليم بالدور الايجابي والمفيد الذي تلعبه مثل هذه الاستثمارات لا سيما في الجزر الصغيرة ذات رأس المال المحدود وغير المتمتعة إلا بقدر ضئيل من الموارد الطبيعية، وينبغي على اللجنة الخاصة أن تعترف بذلك أيضا.

٣٣ - السيد جاميتو (البرتغال): تكلم فقال إن اللجنة الخاصة والجمعية العامة قد قدمتا مساهمة كبيرة الى نجاح الأمم المتحدة في تحقيق تقرير المصير والاستقلال للأغلبية الساحقة من البلدان والشعوب المستعمرة. وحتى مع اقتراب انجاز هذه المهمة من الضروري اليوم التأكيد على أن المبادئ والقواعد التي نظمت العملية لا تزال سارية ويمكن تطبيقها على الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٣٤ - وأضاف قائلا إن البرتغال، منذ عودتها الى الديمقراطية، تعاونت دائما مع اللجنة الخاصة وقامت بدور فعال في تنفيذ حق تقرير المصير في مستعمراتها السابقة. فبصفتها الدولة القائمة بإدارة إقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي، تعاونت مع اللجنة بقدر استطاعتها على الرغم من أنها مُنعت فعليا من القيام بمسؤولياتها. وفي ضوء هذه المسؤوليات، سعت لتحسين حالة حقوق الانسان في تيمور الشرقية وبدأت محادثات مباشرة مع إندونيسيا تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تحقيق تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لهذه المسألة. كما أولي اهتمام خاص لاشتراك سكان تيمور الشرقية في هذا الحوار. وتعتقد البرتغال أن لا بديل لتسوية سلمية عن طريق التفاوض تحترم الحقوق الشرعية لشعب تيمور الشرقية احتراما كاملا وتأمل في أن تسود روح متفتحة وبناءة في الجولة القادمة من المحادثات بين البرتغال واندونيسيا يكون من شأنها أن تمهد السبيل لاقتراحات إيجابية عن هذه القضية.

٣٥ - السيد سنوسي (المغرب): تكلم فقال إن المغرب، رغم أنه لا يزال مصمما أكثر من أي وقت مضى على استعادة سلامته الإقليمية، التي حرمه منها الاستعمار، قد حاول دون انقطاع إيجاد حل عادل ونهائي لمشكلة الصحراء. وقد اتخذ بلده المبادرة بطلب تنظيم استفتاء عن تقرير المصير في الصحراء، ومن ثم تعاون تعاونا كاملا في إعداده على الرغم مما تكبده من تضحية مادية كبيرة، ومن المخيب للأمل أنه بعد قبول حكومته في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بالمعايير التي قدمها الأمين العام لتحديد الهوية بموجب قرار مجلس الأمن ٧٢٥ (١٩٩١)، على الرغم من تحفظاتها الخطيرة عليها، قد تم رفض جميع هذه المعايير نتيجة مزاعم الطرف الآخر.

٣٦ - ومضى يقول إن المغرب قد قبل بعد ذلك بالتأول والتطبيق التوفيقي للمعايير التي قدمها الأمين العام، والتي قبل بها الطرف الآخر بعد ذلك على مضض. وعلى الرغم من قبوله، أصدر الطرف الآخر تعليمات للشيوخ - رؤساء القبائل بأن يعترضوا، بشكل شبه منتظم، على طلب أي شخص قدم اسمه لكي تحدد هويته بموجب

(السيد سنوسي، المغرب)

المعيارين ٤ و ٥، في حين قبل بطلبي بشير سعيد وعبد العزيز متجاهلا بذلك أنه لا يحق إلا للجنة تحديد الهوية أن تقبل مقدم أي طلب؛ وينطبق ذلك أيضا على مقدمي الطلبات المقيمين خارج الاقليم. وذكر أن المغرب يؤكد من جديد رغبته في إعادة الجنسية الكاملة للصحراويين المقيمين خارج الاقليم مثلما فعلت بالنسبة للصحراويين المقيمين داخل المغرب. وفي ذات الوقت، يؤكد المغرب على ضرورة بقاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في موقعها نظرا لكونها عنصر استقرار في المنطقة.

٣٧ - وأردف قائلا إن في كل مرة تجتمع فيها اللجنة يتم الحديث عن الحاجة إلى إجراء حوار بغية تسوية مشاكل البعض منها حقيقي والبعض الآخر غير حقيقي. غير أنه توجد خطة تسوية، تحت رعاية مجلس الأمن والأمين العام، ويتم إصدار تقرير عن المسألة كل أسبوعين. وعلى الرغم من ذلك حاول المغرب بدء حوار أكثر من ٢٥ مرة، غير أنه في كل مرة حرص شخص ما، لا بد أنه لا يتمتع بسلطة كبيرة، على أن لا يسفر عن أي شيء. ولذلك فإن الأوان قد حان لاتخاذ اجراءات جادة. وهناك، بموجب خطة التسوية، قواعد وآجال واضحة للقيام بالتسجيل وتحديد الهوية. وقال إنه يتحدى أي شخص أن يقول إن بلده لم يحترمها. ومن الصعب أن يكون المغرب مسؤولا عن أن الذين يدعون العمل باسم أكثر من ٣٠ الف لاجئ لا يمثلون في حقيقة الأمر إلا نسبة ضئيلة من الصحراويين الحقيقيين. وقد توفرت في أكثر من ٠٠٠ ١٨١ من المسجلين المعايير التي وضعها الأمين العام ووافق عليها مجلس الأمن في قراريه ٧٢٥ (١٩٩١) و ٩٠٧ (١٩٩٤)، كما وافق عليه كل من الطرفين. ولا يزال ثمة أكثر من ٢٥ ألف شخص يعيشون حاليا في مخيمات. ويعود الى لجنة تحديد الهوية قبول الطلبات أو رفضها ولا يحق لأحد أن يحول دون قدوم صحراوي أمام اللجنة. وعلاوة على ذلك، يوجد في المغرب نفسه ٠٠٠ ٧٠٠ مرشح محتمل يمثلون ثلاثة أجيال من الصحراويين المنفيين. أما المعايير الأخرى التي لا صلة لها بالاحصاء السكاني الذي أجرته اسبانيا في عام ١٩٧٤، فقد تم تجاهله عن قصد. وادعي بأن المعايير الأربعة التي اعترف بها الطرفان غير سارية إلا إذا منحت الرجلين المدعوين عبد العزيز وبشير سعيد الحق في تحديد الهوية، على الرغم من أن اسميهما لم يردا في السكان لعام ١٩٧٤ وكانا بالفعل في المغرب في عام ١٩٧٣.

٣٨ - وأضاف يقول إنه على الرغم من جهود البعثة وحسن نية بلده، واجهت عملية تحديد الهوية تأخيرات يأسف لها المغرب ولا يتحمل مسؤوليتها على الاطلاق. وقد احتج المغرب الى الأمين العام في وقت حديث لا يتجاوز شهر آب/أغسطس ١٩٩٥ الماضي على أساليب التأخير العديدة التي تهدد تنفيذ خطة التسوية. كما استرعى انتباهه الى تفسير معايير تحديد الهوية وتطبيقها على أرض الواقع مما ينتهك روح ونص خطة التسوية. وأضاف أن بلده قد كان صبورا جدا ومتعاونا في جميع الأوقات وقد تكبد تضحيات كبيرة. وقد آن الأوان لتسوية هذه المسألة بشكل نهائي. كما ينبغي على اللجنة أن تخبر الجمعية العامة بتزايد الصعوبات التي تواجهها البعثة في مواصلة عملها من الناحيتين المالية والتشغيلية. فثمة في هذا الصدد مشاكل حقيقية ينبغي التغلب عليها.

٣٩ - السيد اركرايت (المملكة المتحدة): تكلم ممارسا حق الرد، وأشار الى البيان الذي أدلى به ممثل اكوادور في وقت سابق من ذلك اليوم، معربا فيه عن رغبته في أن يتم ايجاد حل لنزاع السيادة القائم بشأن جزر فوكلاند وجورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية. وقال إن موقف المملكة المتحدة إزاء هذه المسائل معروف جيدا وقد أعلنت عنه مؤخرا عندما مارست حق الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية الأرجنتين أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠